بيان صحفي بشأن نتائج

مؤشر مدركات الفساد 2018

الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

29 يناير 2019

تعريف عام بشأن مؤشر مدركات الفساد

تصدر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد" سنويا، ويقيس مؤشر 2019 ترتيب 180 دولة وذلك بناء على مدركات الفساد لدى مؤسسات القطاع العام.

يشير مؤشر مدركات الفساد إلى التصورات فيما يتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر، والذي ينطوي تحديدا على فساد المسئولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين؛ وهو بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، وهي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.

ماذا يقيس المؤشر؟

يقيس المؤشر الفساد في القطاع العام، ويشمل ما يلي:

- الرشوة.
- استخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة.
- استخدام السلطة أو المنصب العام في تحقيق منافع خاصة.
- الواسطة والمحسوبية.
- الفساد السياسي والذي تؤثر فيه المصالح الخاصة على عملية صنع القرار في الدولة.
- قدرة الحكومة على فرض آليات النزاهة
- الملاحقة الفعالة للمسؤولين الفاسدين
- البيروقراطية وتعقيد الإجراءات.
- مدى وجود قوانين مناسبة بشأن الإفصاح المالي وتعارض المصالح وتيسير الوصول إلى المعلومات.
- مدى وجود حماية قانونية للمبلغين عن المخالفات والصحفيين والمحققين.

وبناءً على الأبعاد التي تتناولتها مصادر المعلومات الخارجية فإن **الجوانب التالية لا يقيسها مؤشر مدركات الفساد العالمي هي:**

- تصورات ومدركات المواطنين أو تجاربهم مع الفساد.
- الاحتيال الضريبي.
- التدفقات المالية غير المشروعة.
- تمكين الفساد (المحامون ، المحاسبون ، المستشارون الماليون ، إلخ).
- غسيل الأموال،
- فساد القطاع الخاص.

مصادر بيانات مؤشر مدركات الفساد

- يعتمد مؤشر مدركات الفساد على مصادر البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل مؤسسات مستقلة متخصصة تعمل على مستوى عالمي في تحليل مناخ الحوكمة والأعمال (13 مصدر للمعلومات) وهي بيانات جرى جمعها خلال الشهور الـ 24 الماضية.
- تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية.
- يعتمد مؤشر مدركات الفساد على آراء الخبراء ورجال الأعمال الذين تشملهم الاستقصاءات والاستبيانات في تقييم الدول، وآراء خبراء محليين ودوليين.
- لابد لأي مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد أن يستوفي المعايير التالية:
  - يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.
  - يقوم على منهجية موثوقة وسليمة يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.
  - يُنفذ من قبل مؤسسة دولية ذات مصداقية، ويكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم.
  - يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان.
- لكي يتم إدراج بلد ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدى لتقييم ذلك البلد من المصادر الثلاثة عشر المشار إليها.

النتائج العامة لمؤشر 2018

- حلت الدانمارك في المركز الاول ولكن ليس بسبب تقدمها وإنما بسبب تراجع نيوزلندا، وقد جاءت نتائج المراكز الأولى نتيجة طبيعية لدعمها لسيادة القانون، ووجود أجهزة رقابية مستقلة، وإتباع قواعد حاكمة لسلوكيات شاغلي المناصب العامة، وتوافق مجتمعي ضد استخدام الوظائف العامة لتحقيق المصالح الخاصة، والمراكز العشرة الأولى هي:

الترتيب	الدولة	الدرجة من 100
1	الدانمارك	88
2	نيوزيلندا	87
3	فنلندا، سنغافورة ، السويد، سويسرا	85
7	النرويج	84
8	هولندا	82
9	كندا، لكسمبورغ	81

- وفي المقابل، تتماشى نتائج هذا العام مع نتائج السنوات السابقة بالنسبة للمراكز الأخيرة، حيث يشير المؤشر إلى أن الفساد يزدهر في الدول الهشة والتي تنعدم فيها المساءلة للقيادات، وينهش الضعف المؤسسات العامة، وفيما يلي الدول الحاصلة على المراكز الأخيرة:

الترتيب	الدولة	الدرجة من 100
170	ليبيا، بوروندي	17
172	السودان، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، أفغانستان	16
176	اليمن، كوريا الشمالية	14
178	سوريا ، جنوب السودان	13
180	الصومال	10

- هذه النتائج تؤكد بأن البلدان الأكثر فساداً هي المُصَابة بالنزاعات السياسية طويلة المدى والصراعات الداخلية والتي مزّقتْ البنية التحتية للحكم.
- تظهر النتائج أنه على الرغم من تقدم بعض الدول إلا أن معظم الدول أخفقت في مواجهة الفساد بجدية.
- كشف مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2018 أن هناك علاقة قوية بين وجود الديموقراطية المكتملة والتفوق في محاربة الفساد في القطاع العام، فمن المرجح أن يزدهر الفساد حيث تكون المؤسسات الديموقراطية والحقوق السياسية ضعيفة، أما الدول ذات الديموقراطيات المكتملة فمعدلها في المؤشر لا يقل عن 75 ، وعدد قليل جدا من الدول التي تتصف بالنظام الاستبدادي حصلت على درجة أعلى من 50 في مؤشر مدركات الفساد العالمي.
- العديد من الدول التي حازت على مراكز متقدمة في مؤشر مدركات الفساد تشترك في السمات التالية:
  - احترام سيادة القانون.
  - أجهزة قوية ومستقلة تراقب أداء المؤسسات والجهات العامة.
  - إعلام حر ومستقل.
  - إتاحة مساحة لمؤسسات المجتمع المدني للعمل والتعبير.

- وفي المقابل تتشابه الكثير من الدول ذات الأداء المنخفض بالعديد من العوامل المشتركة، بما في ذلك ضعف الحقوق السياسية، ومحدودية حرية الصحافة والتعبير، وضعف سيادة القانون، وضعف التعامل مع شكاوى الفساد.
- لازال أكثر من ثلثي الدول (البالغ عددها 180 دولة) المشمولة في المؤشر أحرزت أقل من مستوى 50 نقطة، لتتأكد بذلك حاجة المؤسسات العامة إلى التزام المزيد من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة للمسئولين المتنفذين.
- أكثر الدول تحسناً هي: عمان (+8 درجات)، غامبيا (+7 درجات)، سيشيل (+6 درجات).
- أكثر الدول تدهوراً هي: اذربيجان (-6 درجات)، بوروندي (-5 درجات)، بوليفيا والولايات المتحدة الأمريكية (-4 درجات).

نتائـــج الـــدول العربيـــة في مؤشر مدركات الفساد

في العامين 2017 و 2018

درجة (صفر) تشير إلى فاسد جدا، و(100) درجة تشير إلى نظيف جدا.

ترتيب الدول العربية	2017			التغير في ترتيب الدول	التغير بالدرجة	2018 (جديد)		
	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة			الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة
الإمارات	21	1	71	2-	1-	23	1	70
قطر	29	2	63	4-	1-	33	2	62
عمان	68	5	44	15+	8+	53	3	52
السعودية	57	3	49	1-	=	58	4	49
الأردن	59	4	48	1+	1+	58	4	49
تونس	74	6	42	1+	1+	73	6	43
المغرب	81	7	40	8+	3+	73	6	43
الكويت	85	8	39	7+	2+	78	8	41
البحرين	103	9	36	4+	=	99	9	36
الجزائر	112	10	33	7+	2+	105	10	35
مصر	117	11	32	12+	3+	105	10	35
جيبوتي	122	12	31	2-	=	124	12	31
لبنان	143	13	28	5+	=	138	13	28
موريتانيا	143	13	28	1-	1-	144	14	27
جزر القمر	148	15	27	4+	=	144	14	27
العراق	169	16	18	1+	=	168	16	18
ليبيا	171	17	17	1+	=	170	17	17
السودان	175	18	16	3+	=	172	18	16
اليمن	175	18	16	1-	2-	176	19	14
سوريا	178	20	14	=	1-	178	20	13
الصومال	180	21	9	=	1+	180	21	10

توصيات منظمة الشفافية الدولية بخصوص النتائج - 2018

أكثر من ثلثي دول العالم درجاتها في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2018، أقل من 50%، والمتوسط العام هو 43 (درجة الكويت 41، أقل من المتوسط العام).

إن محاربة الفساد أمر بالغ الأهمية لسلامة الديمقراطية، حيث أظهرت النتائج أن هناك ترابط قوي بين مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 ومستوى الديموقراطية، فالبلدان التي تشهد ديموقراطيات معيبة تتراجع سيطرتها على الفساد. ويُقصد بالديموقراطية وفقا لمنظمة الشفافية الدولية:

- انتخابات حرة ونزيهة،
- مؤسسات مستقلة وقوية، وتلتزم بتطبيق القانون.
- حقوق سياسية، كحق التعبير وحق الاحتجاج أو الاعتراض.
- الحقوق المدنية واحترام القانون كالوصول إلى محاكمات عادلة.

التوصيات:

1) أهمية تقوية الجهات الحكومية وتعزيز دور الاجهزة الرقابية للحفاظ على المال العام، فالفساد في القطاع العام يساهم في تراجع أداء المؤسسات الديموقراطية.
2) يجب على الحكومات بذل المزيد من الجهد لسد الفجوة بين تشريعات محاربة الفساد وبين إنفاذ وتطبيق القوانين والتشريعات.
3) تمكين المواطنين من التعبير عن الرأي العام ومساءلة الحكومات وتحميلها مسئولية أي إخفاق.
4) حماية الحريات الصحفية لضمان أن الصحفيين يستطيعون الإبلاغ عن حالات الفساد دون خوف من القمع أو التهديد.
5) دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تعزز المشاركة السياسية والرقابة العامة على الإنفاق الحكومي، فلا يمكن التصدي للفساد إذا كان هناك حيز مدني محدود لمشاركة الناس، أو إذا كانت وسائل الإعلام مكبوتة عند الإبلاغ عن حالات الفساد.
6) يجب على البلدان أن تعطي الأولوية لقضايا الفساد لعلاقتها الوثيقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتي تلتزم بها كل دولة في العالم. وعلى وجه التحديد، يجب على البلدان وضع المزيد من التدابير المضادة من أجل تحقيق الهدف الخاص بالحد من الرشاوى بشكل كبير بحلول عام 2030.

الكويت في مؤشر مدركات الفساد

السنوات	الدرجة من 100	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الترتيب خليجيا
2003	53	35	4	4
2004	46	44	7	5
2005	47	45	7	5
2006	48	46	6	5
2007	43	60	6	5
2008	43	65	7	5
2009	41	66	8	6
2010	45	54	7	6
2011	46	54	5	5
2012	44	66	6	6
2013	43	69	7	6
2014	44	67	7	6
2015	49	55	6	5
2016	41	75	7م	6
2017	39	85	8	5
2018	**41**	**78**	**8**	**5**

المصادر التي استخدمت لتقييم الكويت في مؤشر 2018 ستة وهي:

المؤشرات الفرعية	التقييم ٪
Political Risk Services - International Country Risk Guide (PRS) 2018	41
World Economic Forum (WEF) 2018 - Executive Opinion Survey	56
Varieties of Democracy Project - (V-Dem) 2018	46
Economist Intelligence Unit (EIU) - Country Risk Assessment 2018	37
Global Insight (GI) - Country Risk Ratings 2017	35
Bertelsmann Foundation (BF) - Transformation Index 2017-2018	33

تحليل لأسباب تقدم الكويت في مؤشر مدركات الفساد

تقدمت الكويت درجتان في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2018 من 39% إلى 41%، كما تقدم ترتيب الكويت بين دول العالم 7 مراكز من 85 إلى 78، و في تحليل جمعية الشفافية الكويتية لنتائج الكويت في مؤشر مدركات الفساد، نود الإشارة إلى الأسباب التالية:

1) **صدور قانون تعارض المصالح :**

إقرار قانون حظر تعارض المصالح رقم (13) لسنة 2018، ولائحته التنفيذية، وهو استحقاق طال انتظاره منذ قيام دولة الكويت بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003 والمصادقة عليها بصدور القانون رقم (47) لسنة 2006.

2) **قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة من 16 جهة لمراجعة المؤشرات وإعداد التدابير اللازمة لتعديل ترتيب البلاد في مؤشر مدركات الفساد العالمي:**

تتولى اللجنة مراجعة مؤشر مدركات الفساد وإعداد الآليات والتدابير اللازمة لتعديل ترتيب الكويت على المؤشر وفق معايير الشفافية والنزاهة واحترام القانون. وقد أصدرت اللجنة 5 توصيات عامة نوجزها بالتالي:

- تبسيط الإجراءات وتقليص الدورة المستندية وتعميم نظم الحكومة الإلكترونية ونشر آليات تقديم الخدمات العامة الحكومية الإلكترونية.
- تطوير النظم والإجراءات الداعمة والجاذبة للاستثمار في البلاد.
- تنظيم مؤتمر دولي بشكل موسمي بالتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بتطوير تشريعات وتدابير واجراءات مكافحة الفساد وتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الحيز الوطني للدولة.
- تعزيز الدور المجتمعي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمنع الفساد، وفتح آفاق العمل المجتمعي أمامها دون فرض قيود غير مبررة تقوض أنشطتها وتمنعها من ممارسة دورها التوعوي في مجال التدابير الوقائية لمنع الفساد.
- إعداد ووضع وتنفيذ خطة إعلامية وترويجية وتوعوية لتسويق ونشر السياسات التشريعية والرقابية التي انتهجتها الدولة وبيان ما أنجزته بهذا الشأن في اطار منع ومكافحة الفساد.

3) **وزارة الداخلية:**

إحالة المسئولين عن مصاريف الضيافة والهدر غير المبرر في المال العام للنيابة العامة، واستمرار حجز المتهمين له أثر إيجابي في تعزيز الثقة بالجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

4) **الجهاز المركزي للمناقصات العامة:**

قيام مجلس الوزراء بإحالة تقرير اللجنة القضائية المكلفة بالتحقق مما أثير من شبهات في الجهاز المركزي للمناقصات العامة إلى هيئة مكافحة الفساد لاتخاذ ما تراه في شأنه، وتعيين أعضاء في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة أوجد شعورا بالارتياح من الإجراءات المتخذة ضد المتجاوزين على المال العام.

5) وزارة الصحة:

في سابقة قضائية، أصدرت لجنة تحقيق محاكمة الوزراء، قرارا بإحالة وزير الصحة السابق إلى محكمة الوزراء لمحاكمته بوقائع الاعتداء على المال العام، ليكون بذلك أول وزير في البلاد يحال إلى هذه المحكمة، كما أحالت اللجنة إلى المحكمة أيضاً ، قياديين في الوزارة ومدير شركة أجنبية كمتهمين.

6) ديوان المحاسبة:

قيام ديوان المحاسبة بنشر تقاريره الرقابية في موقعه الالكتروني واتاحتها للجميع ساهم بشكل فاعل في تعزيز المساءلة المجتمعية، فلا تكاد تخلو صحيفة من تحليل أو استعراض لبعض ملاحظات الديوان على الجهات الحكومية. كما أن أحد المصادر الرئيسية التي اعتمدت عليها استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد هي تقارير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية، وأيضا تقرير المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية 2017/2016.

ومن المساهمات الإيجابية ايضا اصدار ونشر تقرير الموضوعات عالية المخاطر والذي سلط الضوء على الموضوعات التي تمثل أولوية للإسراع في معالجتها، ليكون هذا التقرير معيناً لمجلس الأمة على أداء مهامه الرقابية، ومعينا لمجلس الوزراء للعمل على معالجة وتصويب أية مخالفات أو انحرافات.

كذلك أصدر الديوان تقرير المواطن، فخاطب المواطنين مباشرة في أول تقرير يصدره لهم لتوعيتهم ببعض الموضوعات الرقابية بطريقة مبسطة، بهدف تعزيز المساءلة المجتمعية لتحسين الأداء الحكومي.

7) إطلاق استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019- 2024:

رغم حداثة صدور استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (16 يناير 2019) والتي قد لا يظهر تأثيرها في نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2018، إلا أن الجهود المبذولة من قبل الهيئة العامة لمكلفحة الفساد في إشراك عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال التشاور والتنسيق في إعداد الإستراتيجية له أثر إيجابي على سمعة الكويت دوليا.

8) عودة نشاط جمعية الشفافية:

إن عودة العلاقات بين الجهات الحكومية والجمعية بشكل تدريجي من خلال اشراكها في المشاورات والتنسيق معها في بعض الأنشطة المتعلقة بجهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ساهم في دعم التعاون والتكامل بالادوار لتحسين صورة الكويت دوليا.

كما أن الموافقة على انضمام جمعية الشفافية الكويتية لمنظمة الشفافية الدولية ودعم مشاركاتها الدولية ساهم في دعم الدور الحيوي الذي تلعبه الجمعية في التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي لتنفيذ ومراقبة تطبيق بنود اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

متطلبات لتحسين الشفافية والنزاهة في الكويت

1) إقرار اقتراح قانون الشفافية وحق الاطلاع على المعلومات.
2) إقرار اقتراح قانون التعيين في الوظائف القيادية.
3) تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد في شقه المتعلق بالبناء الداخلي الإداري والمالي، وقيامها بواجباتها كما رسمها قانون إنشائها.
4) تطوير تطبيقات الحكومة الالكترونية وزيادة خدماتها.
5) تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية في المعاملات الحكومية.
6) تطبيق مبادئ الكفاءة والجدارة في التعيينات والترقيات.
7) تبني الجهات الحكومية لقواعد ومبادئ الحوكمة.
8) إنفاذ القانون بعدالة على الجميع دون محاباة لإرساء دعائم العدل والإنصاف.
9) تبني الحكومة لمشروع وطني لقياس الشفافية والإصلاح في الجهات العامة، على أن يُعهد للمجتمع المدني إدارة هذا المشروع. ولعل من المناسب الاستفادة من تجربة جمعية الشفافية الكويتية والتي سبق أن أطلقت مشروع مؤشر مدركات الإصلاح للجهات العامة بشكل سنوي منذ عام 2008 وحتى 2014.
10) دعم مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، وإشراكها في برامج ومشاريع مكافحة الفساد.
11) تطوير الديمقراطية الكويتية مثل إقرار اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية وقانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته، وغير ذلك.
12) انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات المعنية بالشفافية:
    - مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس.
    - مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.
    - انضمام الكويت إلى مبادرة الشفافية في قطاع البناء (CoST).

الأسئلة الواردة في مصادر مؤشر مدركات الفساد

1) إلى أي مدى يتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة حين استغلال سلطتهم لتحقيق مصالح أو منافع خاصة؟
2) إلى أي مدى تسيطر الحكومة على الفساد؟
3) هل هناك إجراءات وآليات واضحة للمساءلة تحكم عملية تخصيص أو استخدام الأموال العامة؟ وماهي الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة لمنع الموظفين الحكوميين والسياسيين من قبول الرشاوى وذلك لضمان نزاهة العمل من سوء استغلال المنصب العام.
4) هل هناك أموال عامة مختلسة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأغراض خاصة؟
5) هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟
6) هل توجد مراقبة ومساءلة على الصناديق؟
7) هل يتم تعيين الموظفين والمسئولين بمهنية من قبل أنظمة الخدمة المدنية أم أن الموظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟
8) هل هناك جهاز رقابي مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة؟
9) هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين العموميين المتجاوزين ممن انتهكوا الأموال العامة؟
10) هل أصبح دفع الرشاوى عادة منتشرة لتأمين إرساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟
11) إلى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشوة والممارسات الفاسدة عند مزاولة الأعمال؟ أو لضمان الحصول على تراخيص الاستيراد أو التصدير مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما أو يفتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها.
12) تقييم الفساد داخل النظام السياسي للدولة.
13) ما مدى انتشار الفساد السياسي في كافة المستويات بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأيضا مدى انتشاره في القطاع العام؟
14) أكثر صور الفساد التي تواجهها الشركات هو الفساد المالي وذلك على شكل مطالبات بدفع رشاوي ذات علاقة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو ضبط الصرف، أو تقدير الضرائب، أو حماية الشرطة، أو تسهيلات القروض أو على شكل رعاية مفرطة، أو المحسوبية، أو تبادل المصالح، أو التمويل السري للأفراد والأحزاب السياسية أو وجود علاقات وثيقة بشكل مثير للريبة بين السياسة والأعمال.
15) مدى شيوع تفشي الرشوة أو الحصول على مبالغ غير موثقة مستنديا وذلك في المجالات التالية: الواردات والصادرات، المرافق العامة، المدفوعات الضريبية السنوية، الحصول على العقود العامة والتراخيص، والحصول على أحكام قضائية منحازة.
16) الى أي مدى تحترم الحكومة حرية الصحافة والاعلام، وحرية عامة الناس في مناقشة المسائل السياسية الداخلية، وهل وسائل الاعلام غير منحازة في تغطيتها للمعارضة؟ وهل تسمح بتمثيل مختلف وجهات النظر؟ وهل تسمح بنقد الحكومة؟ ومدى احترام الحرية المدنية والحريات الخاصة والسياسية؟ ومدى السماح للأحزاب كافة بالمشاركة في الانتخابات بحرية ونزاهة؟ ومدى السماح للمجتمع المدني العمل بحرية؟

ترتيب دول العالم – مؤشر مدركات الفساد 2018

Country	CPI 2018	Rank
Denmark	**88**	**1**
New Zealand	**87**	**2**
Finland	**85**	**3**
Singapore	**85**	**3**
Sweden	**85**	**3**
Switzerland	**85**	**3**
Norway	**84**	**7**
Netherlands	**82**	**8**
Canada	**81**	**9**
Luxembourg	**81**	**9**
Germany	**80**	**11**
United Kingdom	**80**	**11**
Australia	**77**	**13**
Austria	**76**	**14**
Hong Kong	**76**	**14**
Iceland	**76**	**14**
Belgium	**75**	**17**
Estonia	**73**	**18**
Ireland	**73**	**18**
Japan	**73**	**18**
France	**72**	**21**
United States of America	**71**	**22**
United Arab Emirates	**70**	**23**
Uruguay	**70**	**23**
Barbados	**68**	**25**
Bhutan	**68**	**25**
Chile	**67**	**27**
Seychelles	**66**	**28**
Bahamas	**65**	**29**
Portugal	**64**	**30**
Brunei Darussalam	**63**	**31**
Taiwan	**63**	**31**
Qatar	**62**	**33**
Botswana	**61**	**34**
Israel	**61**	**34**
Poland	**60**	**36**
Slovenia	**60**	**36**
Cyprus	**59**	**38**
Czech Republic	**59**	**38**
Lithuania	**59**	**38**
Georgia	**58**	**41**
Latvia	**58**	**41**
Saint Vincent and the Grenadines	**58**	**41**
Spain	**58**	**41**
Cabo Verde	**57**	**45**

Dominica	**57**	**45**
Korea, South	**57**	**45**
Costa Rica	**56**	**48**
Rwanda	**56**	**48**
Saint Lucia	**55**	**50**
Malta	**54**	**51**
Namibia	**53**	**52**
Grenada	**52**	**53**
Italy	**52**	**53**
Oman	**52**	**53**
Mauritius	**51**	**56**
Slovakia	**50**	**57**
Jordan	**49**	**58**
Saudi Arabia	**49**	**58**
Croatia	**48**	**60**
Cuba	**47**	**61**
Malaysia	**47**	**61**
Romania	**47**	**61**
Hungary	**46**	**64**
Sao Tome and Principe	**46**	**64**
Vanuatu	**46**	**64**
Greece	**45**	**67**
Montenegro	**45**	**67**
Senegal	**45**	**67**
Belarus	**44**	**70**
Jamaica	**44**	**70**
Solomon Islands	**44**	**70**
Morocco	**43**	**73**
South Africa	**43**	**73**
Suriname	**43**	**73**
Tunisia	**43**	**73**
Bulgaria	**42**	**77**
Burkina Faso	**41**	**78**
Ghana	**41**	**78**
India	**41**	**78**
Kuwait	**41**	**78**
Lesotho	**41**	**78**
Trinidad and Tobago	**41**	**78**
Turkey	**41**	**78**
Argentina	**40**	**85**
Benin	**40**	**85**
China	**39**	**87**
Serbia	**39**	**87**
Bosnia and Herzegovina	**38**	**89**
Indonesia	**38**	**89**
Sri Lanka	**38**	**89**
Swaziland	**38**	**89**
Gambia	**37**	**93**
Guyana	**37**	**93**

Kosovo	**37**	**93**
Macedonia	**37**	**93**
Mongolia	**37**	**93**
Panama	**37**	**93**
Albania	**36**	**99**
Bahrain	**36**	**99**
Colombia	**36**	**99**
Philippines	**36**	**99**
Tanzania	**36**	**99**
Thailand	**36**	**99**
Algeria	**35**	**105**
Armenia	**35**	**105**
Brazil	**35**	**105**
Cote d'Ivoire	**35**	**105**
Egypt	**35**	**105**
El Salvador	**35**	**105**
Peru	**35**	**105**
Timor-Leste	**35**	**105**
Zambia	**35**	**105**
Ecuador	**34**	**114**
Ethiopia	**34**	**114**
Niger	**34**	**114**
Moldova	**33**	**117**
Pakistan	**33**	**117**
Vietnam	**33**	**117**
Liberia	**32**	**120**
Malawi	**32**	**120**
Mali	**32**	**120**
Ukraine	**32**	**120**
Djibouti	**31**	**124**
Gabon	**31**	**124**
Kazakhstan	**31**	**124**
Maldives	**31**	**124**
Nepal	**31**	**124**
Dominican Republic	**30**	**129**
Sierra Leone	**30**	**129**
Togo	**30**	**129**
Bolivia	**29**	**132**
Honduras	**29**	**132**
Kyrgyzstan	**29**	**132**
Laos	**29**	**132**
Myanmar	**29**	**132**
Paraguay	**29**	**132**
Guinea	**28**	**138**
Iran	**28**	**138**
Lebanon	**28**	**138**
Mexico	**28**	**138**
Papua New Guinea	**28**	**138**
Russia	**28**	**138**

Comoros	**27**	**144**
Guatemala	**27**	**144**
Kenya	**27**	**144**
Mauritania	**27**	**144**
Nigeria	**27**	**144**
Bangladesh	**26**	**149**
Central African Republic	**26**	**149**
Uganda	**26**	**149**
Azerbaijan	**25**	**152**
Cameroon	**25**	**152**
Madagascar	**25**	**152**
Nicaragua	**25**	**152**
Tajikistan	**25**	**152**
Eritrea	**24**	**157**
Mozambique	**23**	**158**
Uzbekistan	**23**	**158**
Zimbabwe	**22**	**160**
Cambodia	**20**	**161**
Democratic Republic of the Congo	**20**	**161**
Haiti	**20**	**161**
Turkmenistan	**20**	**161**
Angola	**19**	**165**
Chad	**19**	**165**
Congo	**19**	**165**
Iraq	**18**	**168**
Venezuela	**18**	**168**
Burundi	**17**	**170**
Libya	**17**	**170**
Afghanistan	**16**	**172**
Equatorial Guinea	**16**	**172**
Guinea Bissau	**16**	**172**
Sudan	**16**	**172**
Korea, North	**14**	**176**
Yemen	**14**	**176**
South Sudan	**13**	**178**
Syria	**13**	**178**
Somalia	**10**	**180**

مؤشر مدركات الفساد 2018

الدول العربية

34/100

المعدل العام

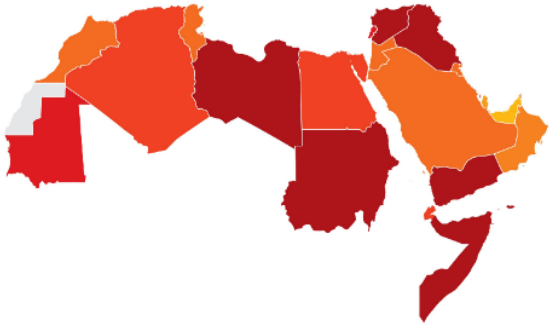

الدرجة	اسم البلد/الإقليم	الرتبة
70	الإمارات العربية المتحدة	23
62	قطر	33
52	عمان	53
49	الأردن	58
49	المملكة العربية السعودية	58
43	المغرب	73
43	تونس	73
41	الكويت	78
36	البحرين	99
35	الجزائر	105
35	مصر	105
31	جيبوتي	124
28	لبنان	138
27	جزر القمر	144
27	موريتانيا	144
18	العراق	168
17	ليبيا	170
16	السودان	172
14	اليمن	176
13	سوريا	178
10	الصومال	180

لا ترد فلسطين ضمن مؤشر مدركات الفساد لهذا العام لعدم توفر ثلاثة مصادر على الأقل وهو الحد الأدنى المطلوب لاحتساب المعدل في المؤشر

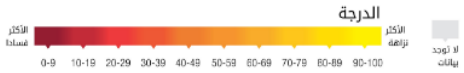

#cpi2018
www.transparency.org/cpi

هذا العمل الصادر عن منظمة الشفافية الدولية سنة (2019) قرخص له بموجب CC BY-ND 4.0

25 YEARS TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2018

The perceived levels of public sector corruption in 180 countries/territories around the world.

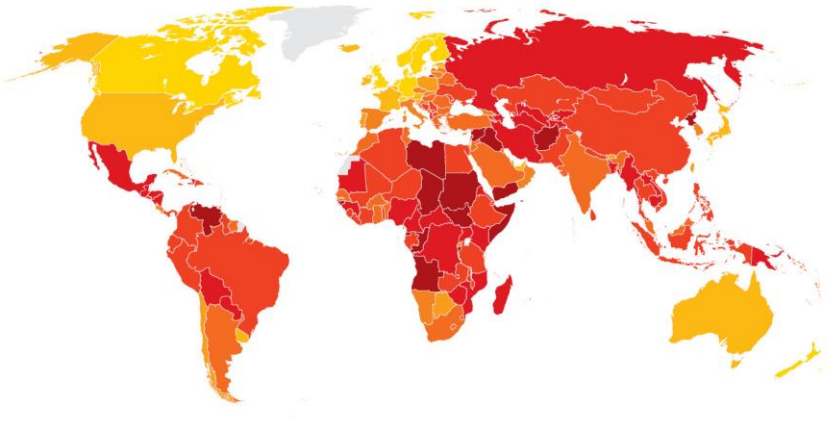

SCORE	COUNTRY/TERRITORY	RANK
88	Denmark	1
87	New Zealand	2
85	Finland	3
85	Singapore	3
85	Sweden	3
85	Switzerland	3
84	Norway	7
82	Netherlands	8
81	Canada	9
81	Luxembourg	9
80	Germany	11
80	United Kingdom	11
77	Australia	13
76	Austria	14
76	Hong Kong	14
76	Iceland	14
75	Belgium	17
73	Estonia	18
73	Ireland	18
73	Japan	18
72	France	21
71	United States	22
70	United Arab Emirates	23
70	Uruguay	23
68	Barbados	25
68	Bhutan	25
67	Chile	27
66	Seychelles	28
65	Bahamas	29
64	Portugal	30
63	Brunei Darussalam	31
63	Taiwan	31
62	Qatar	33
61	Botswana	34
61	Israel	34
60	Poland	36
60	Slovenia	36
59	Cyprus	38
59	Czech Republic	38
59	Lithuania	38
58	Georgia	41
58	Latvia	41
58	Saint Vincent and the Grenadines	41
58	Spain	41
57	Cabo Verde	45
57	Dominica	45
57	Korea, South	45
56	Costa Rica	48
56	Rwanda	48
55	Saint Lucia	50
54	Malta	51
53	Namibia	52
52	Grenada	53
52	Italy	53
52	Oman	53
51	Mauritius	56
50	Slovakia	57
49	Jordan	58
49	Saudi Arabia	58
48	Croatia	60
47	Cuba	61
47	Malaysia	61
47	Romania	61
46	Hungary	64
46	Sao Tome and Principe	64
46	Vanuatu	64
45	Greece	67
45	Montenegro	67
45	Senegal	67
44	Belarus	70
44	Jamaica	70
44	Solomon Islands	70
43	Morocco	73
43	South Africa	73
43	Suriname	73
43	Tunisia	73
42	Bulgaria	77
41	Burkina Faso	78
41	Ghana	78
41	India	78
41	Kuwait	78
41	Lesotho	78
41	Trinidad and Tobago	78
41	Turkey	78
40	Argentina	85
40	Benin	85
39	China	87
39	Serbia	87
38	Bosnia and Herzegovina	89
38	Indonesia	89
38	Sri Lanka	89
38	Swaziland	89
37	Gambia	93
37	Guyana	93
37	Kosovo	93
37	Macedonia	93
37	Mongolia	93
37	Panama	93
36	Albania	99
36	Bahrain	99
36	Colombia	99
36	Philippines	99
36	Tanzania	99
36	Thailand	99
35	Algeria	105
35	Armenia	105
35	Brazil	105
35	Côte d'Ivoire	105
35	Egypt	105
35	El Salvador	105
35	Peru	105
35	Timor-Leste	105
35	Zambia	105
34	Ecuador	114
34	Ethiopia	114
34	Niger	114
33	Moldova	117
33	Pakistan	117
33	Vietnam	117
32	Liberia	120
32	Malawi	120
32	Mali	120
32	Ukraine	120
31	Djibouti	124
31	Gabon	124
31	Kazakhstan	124
31	Maldives	124
31	Nepal	124
30	Dominican Republic	129
30	Sierra Leone	129
30	Togo	129
29	Bolivia	132
29	Honduras	132
29	Kyrgyzstan	132
29	Laos	132
29	Myanmar	132
29	Paraguay	132
28	Guinea	138
28	Iran	138
28	Lebanon	138
28	Mexico	138
28	Papua New Guinea	138
28	Russia	138
27	Comoros	144
27	Guatemala	144
27	Kenya	144
27	Mauritania	144
27	Nigeria	144
26	Bangladesh	149
26	Central African Republic	149
26	Uganda	149
25	Azerbaijan	152
25	Cameroon	152
25	Madagascar	152
25	Nicaragua	152
25	Tajikistan	152
24	Eritrea	157
23	Mozambique	158
23	Uzbekistan	158
22	Zimbabwe	160
20	Cambodia	161
20	Democratic Republic of the Congo	161
20	Haiti	161
20	Turkmenistan	161
19	Angola	165
19	Chad	165
19	Congo	165
18	Iraq	168
18	Venezuela	168
17	Burundi	170
17	Libya	170
16	Afghanistan	172
16	Equatorial Guinea	172
16	Guinea Bissau	172
16	Sudan	172
14	Korea, North	176
14	Yemen	176
13	South Sudan	178
13	Syria	178
10	Somalia	180

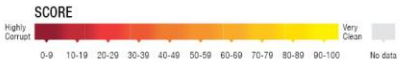

#cpi2018

www.transparency.org/cpi

This work from Transparency International (2019) is licensed under CC BY-ND 4.0